

الطلاق في كلامه على الاسماء من التي اثبات لوقال ان  
ثلاث الاثبات الواحدة انه يقع ثلثا وقال الحنابلة  
يعود الاسماء الى الحوازل للفظ قال في الروضه والصواب  
الاول فايدان احداها هذه المسله مفرعه على جواز  
الاسماء وهو الصحيح لقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا ان  
لو طانا لننجوهم اجمعين الا امرته قال الروياني ومن اهل اللغة  
من ينكر ذلك ويقول العامل في الاسماء الفعل الاول بتقويه  
حرف الاسماء والعامل الواحد لا يعمل في معمولين ويقول في الآية  
ان الاسماء الثاني من قوله اجمعين وغيره يجوز ذلك ويقول العامل  
الثاني **ب** يقال سكنت الاصوليون عن عكس هذه المسله  
وهي ان يعود المسند منه ويجوز ان يقول هو مسله الاسماء  
عقب الجمل وسيد كرها **م** والوارد بعد حمل متعاطفة لكل  
وقيل ان سبق الكل للعرض وقيل ان عطف بالواو وقال اليرجيفه  
والامام الاحمره وقيل مشترك وقيل بالوقف **س** الاسماء  
الواقع عقيب حمل عطف بعضها على بعض كقوله تعالى والذين  
يرمون المحصنات الايه اختلفوا فيه فخذنا يعود الى الجميع  
ما لم يفرم دليل على اراده البعض بل ان الاصل اشتراك المتعاطفين  
في جميع المتعلقات كالمال والشرط ان يكون الجمل العطفون  
بعضها على بعض بمنزله الجملة الواحدة هذا هو المشهور عن  
الشافعي

ع  
والاشياء

ع  
الاشياء

الشافعي واجاب به وكان من الرفعه يتوقف في نفسه ذلك  
اليه لان الصباغ نقل عن نص البويطي اذا قال ان طالق ثلثا  
الاشياء وقعت ثلث قال ابن الصباغ وهذا لما هو لانه وقع  
ثلاثين واسمها احدلها بما جعلتها فلم يقع لان الاسماء يرجع  
الى الاخير من الجملتين انتهى وجوابه ان شرط المعون للجميع  
امكان عوده الى الكل واحدها وهو متف هنا فلماذا  
اقتصر بالاخيره وذكر المصنف في شرح المختصر في الجواب  
عن مثل هذا السؤال والخصيص المسله بغير العود وليس قال  
ثم القايلون يعود الى الجميع منهم من شرطه فيه ان يساق  
الكلام لغرض واحد كما كرهه بني تميم واخلف عليهم  
فان الغرض العظيم فيها فان اختلفا عاد الى الاخير وهو قول  
ابن الجين ومنهم من شرط كون العطف بالواو وهذا  
ما نقله الرافعي في كتاب الوقوف عن امام الحرمين بغداد  
ذكر ان اصحابنا اطلقوا العطف فقال برأي الامام بقيد  
بامر من احدها ان يكون العطف بالواو والجمعه فان كان يتم  
اقتصر بالاخيره والثاني ان لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل  
وعليه جرى لامر من الحاجب والصواب ان التاويل وحسب  
قالوا وقد صرح الفراء في باب الوقوف من الالطه بان كل  
حرف لغوي الترتيب كذلك وصرح القاضي في التقريب بان